

يشرفني أن أعرض عليكم في مؤسستكم الموقرة هذه، تطبيقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور، البرنامج الحكومي الذي يتضمن الخطوط الرئيسية للعمل الذي تعتزم الحكومة تطبيقه في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية، هذا نص الفصل 88.

ويأتي هذا البرنامج في هذه الظرفية السياسية الدقيقة التي تتميز بتنظيم ثاني انتخابات تشريعية ببلادنا بعد إقرار دستور 2011، أيضاً تأتي في جو شعبي راق يتسم بمتابعة غير مسبوقه من قبل المواطنين والمواطنات لتطورات الحياة السياسية ولتدبير الشأن العام.

ومن هنا فإن المرحلة تقتضي منا تعبئة شاملة لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرنا على المستويين الداخلي والخارجي والانخراط بقوة وإيجابية وثيقة بهدف مواصلة البناء الديمقراطي وتشديد دولة الحق والقانون، دولة يتمتع فيها المواطنات والمواطنون، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات، في ظل التضامن بين مختلف فئات الشعب المغربي وبين مختلف جهات المملكة. ونعتبر أن النجاح في ذلك يتطلب أولاً تكريس المبادئ الكبرى التي يقوم عليها النظام الدستوري للمملكة، والمبنية على قاعدة فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، وعلى الديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما يتطلب، ثانياً، تمتين الإرادة الجماعية لمختلف المؤسسات والقوى الوطنية الحية في صيانة النموذج المغربي الذي نفخر به جميعاً، وتعزيز مقومات قوته ومواصلة إشعاعه، وتعزيز ثوابت الأمة المغربية الجامعة التي تتمثل في الدين الإسلامي السمح ووحدة الهوية متعددة الروافد والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي، في ظل مغرب معتر بهويته الجامعة وأصالته التاريخية ومتشبث بقيم الانفتاح والاعتدال وملتف تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، باعتباره رئيس الدولة، وممثلاً الأسمى ورمز وحدة الأمة وضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

ووعياً منا بهذه المتطلبات، نجدد التأكيد على المواقف الوطنية الثابتة والجامعة في القضايا الوطنية الكبرى، فالمغرب أولاً باعتباره دولة إسلامية، سيظل البلد المتمسك بثوابته الدينية وفق منهجية الوسطية والاعتدال وقيم التعايش والحوار ودعم الخطاب الديني المعتدل وتعزيز دور العلماء في الدعوة والإرشاد والإصلاح والاستمرار في دعم بناء المساجد والأوقاف والعناية بوضعية العاملين في الحقل الديني، بما يخدم تعزيز الأمن الروحي للمغاربة، وفقاً لتوجيهات أمير المؤمنين حفظه الله.

وعلى مستوى قضية الوحدة الوطنية والتراية، تجدد الحكومة التأكيد على الإجماع الوطني بخصوص صيانة ودعم وحدة واستقلال وسيادة المملكة شمالاً وجنوباً، وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية، بما هي مجال تعبئة شاملة تحت قيادة جلالة الملك، وما يتطلبه ذلك من رصد تعبئة كل

## محضر الجلسة الحادية والثمانين

التاريخ: الأربعاء 22 رجب 1438 (19 أبريل 2017).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وست وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساءً.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان للاستماع لعرض السيد رئيس الحكومة المعين، للبرنامج الحكومي.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. افتتحت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المعين،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيين،

طبقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور، تعقد هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان للاستماع لعرض السيد رئيس الحكومة المعين، للبرنامج الحكومي.

وقبل إعطاء الكلمة للسيد رئيس الحكومة، أود باسمكم جميعاً أن أرحب بأعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي التي تعقد اجتماعها السنوي الثامن بمقر البرلمان، مغتماً المناسبة للتنبؤه عالياً بعمل اللجنة ورئاستها المشتركة في شخص كل من السيدة إيناس أيلالا ساندر والسيد عبد الرحيم عثمان.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة المعين فليتفضل مشكوراً.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

السلام عليكم،

إيمغارن لبرلمان،

آيتما دي إيستما إيبارلمانيين،

أزول فلاون،

الإمكانيات من أجل تثبيت الحق المغربي عبر التوصل إلى حل سياسي نهائي متوافق عليه، في إطار المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

وستواصل الحكومة دعم الحضور المغربي، سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى البرلماني أو على المستوى المدني، في مختلف المنابر والمحافل الجهوية والقارية والدولية، لتشجيع المبادرات الهادفة إلى الدفاع عن الوحدة الوطنية والترايبية لبلادنا.

وهذه المناسبة، تتقدم الحكومة بتحيةة تقدير وإكبار لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، على العناية الخاصة التي يوليها جلالته للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، وتشيد بالروح الوطنية والمهنية العالية وروح التفاني والتضحية التي ما فتئ رجالها ونساؤها يبرهنون عليها في مزاولة مهامهم النبيلة في الحفاظ على أمن واستقرار وسلامة الوطن والمواطنين.

وستحرص الحكومة على توفير الوسائل الضرورية للنهوض بمهامهم، كما ستواصل عنايتها بأسرة المقاومة وجيش التحرير، لما قدمته من خدمات جليلة في سبيل استقلال الوطن.

وتوجه بالدعاء إلى العلي القدير بأن يتغمده الله برحمته الواسعة كل شهداء الوطن، ممن وهبوا حياتهم وأرواحهم في سبيل الدفاع عن وحدته وأمنه وعزته.

وطبقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2016، ستواصل الحكومة دعمها للمجهودات الكبيرة التي تبذلها مختلف المصالح الأمنية في مواجهة التهديدات الإرهابية وكل ما يهدد أمن واستقرار المملكة، عبر تمكينها من الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهامها على الوجه المطلوب، واحنا عندنا الوعي الكامل بأهمية الأمن ديال البلاد، كل مواطن حيثما كان في كل قرية أو في كل مدينة في الشمال والجنوب والشرق والغرب، عندما يتحرك في أمن فهو من بين من لهم الفضل في ذلك هو هذه الجهود ديال الجهات الأمنية التي تحرص على أمن كل مواطن وعلى أمن الوطن.

وأمن الوطن.

السيدان الرئيسان،  
لقد تمكنت بلادنا على مدار السنوات والولايات التشريعية السابقة من القيام بإصلاحات سياسية ودستورية جوهرية، ومن إطلاق أوراش كبرى وهيكلية للبنيات التحتية ومن بلورة سياسات قطاعية هامة، مكنت بلادنا من تحقيق تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية معتبرة.

وخلال الولاية التشريعية الأخيرة تم تحت القيادة الملكية الرشيدة العمل على تنزيل الإصلاحات السياسية التي أقرها دستور 2011، بما في ذلك تقديم القوانين التنظيمية، وترساة من القوانين، والمساهمة في إرساء عدد من المؤسسات والهيئات الدستورية.

كما أنجزت إصلاحات هيكلية عميقة، ساهمت أساسا في المحافظة على

التوازنات الماكرواقتصادية، وساهمت في تشجيع الصناعة والمقاولات، واتبعت سياسة اجتماعية داعمة للفئات الهشة والفقيرة. وهي مناسبة لتوجيه التحية للفريق الحكومي السابق برئاسة الأستاذ عبد الإله ابن كيران على العمل الذي قام به ولما أبان عنه من كفاءة واقتدار وتكران ذات.

إن تلك الإصلاحات، تفتح اليوم آفاقا جديدة وتوفر فرصا واعدة للارتقاء بالسياسات العمومية والتقدم نحو الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات، داخل المملكة وخارجها حيثما كان هؤلاء المواطنين، والاستجابة لتطلعات مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين واعتماد أولويات جديدة لتوفير شروط ولوج بلادنا المستحق لنادي الدول الصاعدة.

وتتعهد الحكومة بمختلف مكوناتها بالحرص على توفير شروط وضمانات القوة والفعالية في العمل الحكومي، وسيؤطر اشتغالها المشترك هذا البرنامج الحكومي الذي هو برنامج واضح وتعاقدية، مبني على أولويات محددة في القضايا الداخلية والخارجية.

السيدان الرئيسان،  
ينطلق البرنامج الحكومي الذي أقدمه اليوم، من تحديد الأولويات الكبرى وفرز التحديات الرئيسية المطروحة على بلادنا اليوم، ووضع سبل مواجعتها والتقدم في كسب رهاناتها الإصلاحية.

وإذ نتقدم أمامكم، فإننا كلنا ثقة وأمل في مستقبل تنعم فيه بلادنا بأمن واستقرارا وتنمية وازدهارا وعدالة ومساواة، متوكلين على الله، ومسئولين بدعم الشعب المغربي الأبي ورعاية جلالته الملك محمد السادس حفظه الله.

ويتوزع البرنامج الحكومي على خمسة محاور هي:  
أولا: دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجمهورية المتقدمة؛  
ثانيا: تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛  
ثالثا: تطوير النموذج الاقتصادي الوطني والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛  
رابعا: تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛  
خامسا: العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم.

وسيقصر هذا العرض على ذكر أهم التوجهات والإجراءات المرتبطة بكل محور، على أساس أن الفصل 88 من الدستور ينص فقط على أن البرنامج يتضمن التوجهات الأساسية. لكن نحن حاولنا أن نأتي بعدد من الإجراءات لكن هي جزء من الإجراءات فقط التي هي تشكل البرامج الحكومية المختلفة باعتبار أن وثيقة البرنامج الحكومي الموزعة عليكم، هي التي ستكون بإذن الله موضوعا للمناقشة من طرف مجلسي البرلمان ثم موضوعا للتصويت من قبل مجلس النواب بإذن الله.

وتتقدم الحكومة بتحيةة تقدير وإكبار لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، على العناية الخاصة التي يوليها جلالته للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، وتشيد بالروح الوطنية والمهنية العالية وروح التفاني والتضحية التي ما فتئ رجالها ونساؤها يبرهنون عليها في مزاولة مهامهم النبيلة في الحفاظ على أمن واستقرار وسلامة الوطن والمواطنين.

وستحرص الحكومة على توفير الوسائل الضرورية للنهوض بمهامهم، كما ستواصل عنايتها بأسرة المقاومة وجيش التحرير، لما قدمته من خدمات جليلة في سبيل استقلال الوطن.

وتوجه بالدعاء إلى العلي القدير بأن يتغمده الله برحمته الواسعة كل شهداء الوطن، ممن وهبوا حياتهم وأرواحهم في سبيل الدفاع عن وحدته وأمنه وعزته.

وطبقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2016، ستواصل الحكومة دعمها للمجهودات الكبيرة التي تبذلها مختلف المصالح الأمنية في مواجهة التهديدات الإرهابية وكل ما يهدد أمن واستقرار المملكة، عبر تمكينها من الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهامها على الوجه المطلوب، واحنا عندنا الوعي الكامل بأهمية الأمن ديال البلاد، كل مواطن حيثما كان في كل قرية أو في كل مدينة في الشمال والجنوب والشرق والغرب، عندما يتحرك في أمن فهو من بين من لهم الفضل في ذلك هو هذه الجهود ديال الجهات الأمنية التي تحرص على أمن كل مواطن وعلى أمن الوطن.

السيدان الرئيسان،  
لقد تمكنت بلادنا على مدار السنوات والولايات التشريعية السابقة من القيام بإصلاحات سياسية ودستورية جوهرية، ومن إطلاق أوراش كبرى وهيكلية للبنيات التحتية ومن بلورة سياسات قطاعية هامة، مكنت بلادنا من تحقيق تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية معتبرة.

وخلال الولاية التشريعية الأخيرة تم تحت القيادة الملكية الرشيدة العمل على تنزيل الإصلاحات السياسية التي أقرها دستور 2011، بما في ذلك تقديم القوانين التنظيمية، وترساة من القوانين، والمساهمة في إرساء عدد من المؤسسات والهيئات الدستورية.

كما أنجزت إصلاحات هيكلية عميقة، ساهمت أساسا في المحافظة على

التوازنات الماكرواقتصادية، وساهمت في تشجيع الصناعة والمقاولات، واتبعت سياسة اجتماعية داعمة للفئات الهشة والفقيرة. وهي مناسبة لتوجيه التحية للفريق الحكومي السابق برئاسة الأستاذ عبد الإله ابن كيران على العمل الذي قام به ولما أبان عنه من كفاءة واقتدار وتكران ذات.

إن تلك الإصلاحات، تفتح اليوم آفاقا جديدة وتوفر فرصا واعدة للارتقاء بالسياسات العمومية والتقدم نحو الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات، داخل المملكة وخارجها حيثما كان هؤلاء المواطنين، والاستجابة لتطلعات مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين واعتماد أولويات جديدة لتوفير شروط ولوج بلادنا المستحق لنادي الدول الصاعدة.

وتتعهد الحكومة بمختلف مكوناتها بالحرص على توفير شروط وضمانات القوة والفعالية في العمل الحكومي، وسيؤطر اشتغالها المشترك هذا البرنامج الحكومي الذي هو برنامج واضح وتعاقدية، مبني على أولويات محددة في القضايا الداخلية والخارجية.

السيدان الرئيسان،  
ينطلق البرنامج الحكومي الذي أقدمه اليوم، من تحديد الأولويات الكبرى وفرز التحديات الرئيسية المطروحة على بلادنا اليوم، ووضع سبل مواجعتها والتقدم في كسب رهاناتها الإصلاحية.

وإذ نتقدم أمامكم، فإننا كلنا ثقة وأمل في مستقبل تنعم فيه بلادنا بأمن واستقرارا وتنمية وازدهارا وعدالة ومساواة، متوكلين على الله، ومسئولين بدعم الشعب المغربي الأبي ورعاية جلالته الملك محمد السادس حفظه الله.

ويتوزع البرنامج الحكومي على خمسة محاور هي:  
أولا: دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجمهورية المتقدمة؛  
ثانيا: تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛  
ثالثا: تطوير النموذج الاقتصادي الوطني والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛  
رابعا: تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛  
خامسا: العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم.

وسيقصر هذا العرض على ذكر أهم التوجهات والإجراءات المرتبطة بكل محور، على أساس أن الفصل 88 من الدستور ينص فقط على أن البرنامج يتضمن التوجهات الأساسية. لكن نحن حاولنا أن نأتي بعدد من الإجراءات لكن هي جزء من الإجراءات فقط التي هي تشكل البرامج الحكومية المختلفة باعتبار أن وثيقة البرنامج الحكومي الموزعة عليكم، هي التي ستكون بإذن الله موضوعا للمناقشة من طرف مجلسي البرلمان ثم موضوعا للتصويت من قبل مجلس النواب بإذن الله.

تنزيله أشواطاً مهمة، وستعمل الحكومة على متابعة هذا الورش بلوغ إصلاح عميق وشامل لمنظومة العدالة، وتمكينها من الاضطلاع بدورها كاملاً في تعزيز النزاهة وتكريس سيادة القانون وفق الأوراش التالية:

أ. دعم استقلال السلطة القضائية ووضع الوسائل المادية والبشرية اللازمة رهن إشارة المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

ب. تحقيق فعالية القضاء ونجاعته، عبر إجراءات أهمها: تسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم، بإحداث وبناء عدد من المحاكم الجديدة وتوسعة أخرى، بما مجموعه 83 بناية جديدة والمساهمة في تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، بما فيها الأحكام الصادرة في مواجهة الإدارة وأشخاص القانون العام ونحن واعون بالصعوبات التي كانت بالاستمرار في القضية ديال التنفيذ ديال عدد من الأحكام القضائية وخصوصاً في مواجهة الإدارة نفسها في مواجهة أشخاص القانون العام، وستعمل إن شاء الله على تسريع هذا التنفيذ في حدود استطاعتنا؛

ج. تحديث الإدارة القضائية من خلال تدابير أهمها: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وتسهيل الولوج إليها، في أفق تحقيق "المحكمة الرقمية"، والمحكمة الرقمية إلى خرجت غادي تكون ثورة في الإدارة القضائية حقيقة لأن غادي تمكن الجميع، سواء كانوا مهنيين أو كانوا مواطنين متقاضين أو كان غيرهم، من الاطلاع على القضايا غيتمكن أي مواطن وأي مهني وأي فاعل من متابعة تطورات التقاضي إلكترونياً، وهذا سيزيد من الشفافية، غيزيد من السرعة، غيزيد من النجاعة، سيقبل الازدحام في المحاكم وغيرها كثير من الإيجابيات لهذه المحكمة الرقمية.

وستقوم الحكومة أيضاً على دعم الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري في المجال القضائي.

د. تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومحاربة الجريمة، وذلك من خلال:

- أولاً: مراجعة المنظومة التشريعية في مجالات التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية وحماية الحريات؛

- وثانياً: تعزيز الحماية القانونية والمؤسسية للنساء ضحايا العنف، والأطفال في وضعية صعبة أو في نزاع مع القانون والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين الأجانب؛

- وثالثاً: إقرار آليات قانونية للتعويض عن الخطأ القضائي.

ثالثاً: تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور:

ستعمل الحكومة، بالإضافة إلى القانونين التنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وللمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية المذكورين أعلاه، في أقرب الآجال الممكنة، على التنسيق الوثيق مع مؤسستكم الموقرة من أجل استكمال اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتنزيل الدستور وقوانين الحكامة والديمقراطية التشاركية المحالة على البرلمان في الولاية الماضية والمتمثلة

في المحور الأول، الذي يتعلق بدعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة، فإنه وعياً من الحكومة بأن البناء الديمقراطي والبناء المؤسساتي والبناء الحقوقي ورش مستمر، فإنها تتعهد بمواصلة نهج الإصلاح في هذا المجال، وفق الأهداف التالية:

أولاً: صون حقوق وكرامة المواطن وتعزيز الحريات والمساواة وستقوم الحكومة لتحقيق ذلك:

- باعتماد سياسة مندمجة في مجال حقوق الإنسان وتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بدءاً من سنة 2018، وتعزيز الإطار القانوني وتطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، خصوصاً بإعداد قانون جديد للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يسند له اختصاصات منها الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ومواصلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛

- وستعمل الحكومة أيضاً على تعزيز حقوق المرأة وتفعيل مبدأ المساواة وإرساء وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وأريد هنا أن أوجه تحية خاصة للمرأة المغربية التي ناضلت ولا تزال تناضل. وستعمل على إطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء، واعتماد خطة حكومية ثانية للمساواة: "إكرام 2"؛

- وعلى مستوى الحقوق اللغوية والثقافية، ستسلك الحكومة سياسة لغوية مندمجة وفق المتعضيات الدستورية، وذلك:

بتفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛ وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية للقيام بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية، عبر الإسراع في تفعيل القانون التنظيمي المتعلق بها بعد اعتماده من قبل البرلمان، وفق منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين في هذا المجال، في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، وتعزيز المكتسبات في مجال النهوض بالأمازيغية في التعليم والإعلام وأيضاً العمل على النهوض بها في مجالات أخرى؛

وستقوم كذلك بالإسراع بتفعيل القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بعد اعتماده من قبل البرلمان؛

وستقوم الحكومة بالعمل على تعزيز الحريات الإعلامية ودعم الصحافة وتفعيل النظام الأساسي للصحافيين المهنيين والقانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة وهذا كيقضي المجال نوجه تحية للصحفيين والصحفيات جميعاً، التي هم مناضلين باستمرار، كنوجه لهم التحية وأيضاً أقول لهم أنه إن شاء الله أي حاجة وأي مشكلة وأي تحدي فنحن مستعدون أبوابنا مفتوحة لمناقشتها ولعمل على حلها.

ثانياً: مواصلة إصلاح منظومة العدالة:

فميثاق إصلاح العدالة، الذي دعا صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله لاعتداده، يمثل خارطة الطريق التي تم التعاقد بشأنها وطنياً، وقد قطع

في:

- القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين؛
- القانون التنظيمي للإضراب؛
- القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
- القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي؛
- القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة.

وستحرص الحكومة في هذا المجال على إقامة علاقة تعاون بناء وتواصل مستمر مع البرلمان في إطار احترام تام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر، سواء مع الأغلبية ولكن أيضا سنحرص على تواصل منتظم مع فريق المعارضة أيضا، لأننا نريد أيضا أن نأخذ الرأي منها والاستشارة قبل حتى إحالة القوانين على البرلمان.

**رابعا:** تقوية الأمن ودعم الاستقرار وحماية الأشخاص والممتلكات وفقا لمقاربة شمولية ومندجة وحقوقية، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات، منها: مواصلة دعم تحديث الأجهزة الأمنية، طبقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2016، لتعزيز التصدي للجريمة بمختلف مظاهرها، ومحاربة الهجرة السرية والمخدرات والجريمة العابرة للقارات والعبارة للحدود وتعزيز المقاربة المندجة لمحاربة الإرهاب وشبكاتة في احترام للقوانين الجاري بها العمل والتزامات المغرب الدولية وتفعيل وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمنتجة والمعتمدة منذ سنة 2005 ودعم قدرات المصالح الأمنية على محاربة شبكات التهريب الدولي للمخدرات؛

**خامسا:** تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب، ونذكر في هذا المجال:

أ. مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة بوصفه ورشا وطنيا يعزز الديمقراطية ويطور هيكل الدولة، مع تكريس الحكامة الترابية بما يحقق مساهمة الجهوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوية جاذبية وتنافسية مختلف جهات المملكة.

وسيمت في هذا المجال اعتماد ميثاق اللاتمركز، وتفعيل اللاتمركز الإداري واستكمال النصوص التنظيمية اللازمة لتفعيل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية وعددها أكثر من 60 نصوصا تنظيميا صدر منها أكثر من النصف قليلا لحد الساعة، ثم بعد ذلك وضع آلية للتشاور والتتبع والتنسيق وضمان التنزيل الأمثل للجهوية المتقدمة عبر لجنة وطنية، ومواكبة الجماعات الترابية، والإسراع في تحويل الاختصاصات والموارد البشرية والمالية المرتبطة بها. وستقوم أيضا بالعمل على تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات المنصوص عليها دستوريا ومواصلة التنفيذ الأمثل لعقود البرامج الخاصة بالتنمية المندجة للأقاليم الجنوبية.

ب. إطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة من خلال وضع سياسة حضرية وطنية شاملة، سنقوم معها بالمصادقة على 600 وثيقة تعمرية وإعداد 30 خريطة للمناطق القابلة للتعمير ووضع استراتيجية وطنية خاصة بالمدن العتيقة والقصبات وأخرى تعنى بالمشاهد الطبيعية وتأطير التعمير والبناء بالعالم القروي عن طريق وضع برنامج خاص للمساعدة المعمارية والتقنية والهندسية المحيطة بالعالم القروي وبلورة مشاريع مندمجة تهم المراكز الصاعدة، مع احترام تام للبيئة الطبيعية والخصوصيات المعمارية لكل منطقة.

**البند السادس والأخير في المحور الأول هو:** تعزيز دور المجتمع المدني تكريسا للاختيار الديمقراطي ووعيا بأهمية الديمقراطية التشاركية وحرصا على إشراك جمعيات المجتمع المدني، سيتم دعم تنظيمات المجتمع المدني وتطوير الموارد المالية المتاحة له وتطوير بوابة الشراكات العمومية بهدف الولوج العادل والشفاف إلى التمويل العمومي وفق معايير مرجعية واضحة وملاءمة التشريع الحالي المتعلق بحق تأسيس الجمعيات مع أحكام الدستور.

**المحور الثاني، معشر السيدات والسادة، هو محور تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة:**

فالمحور التديري والذي يمثل إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، يعتبر أولوية أفقية لضمان نجاح مختلف الأوراش والإصلاحات، وذلك بالاستناد إلى مبادئ النزاهة والشفافية، والإشراك والمحاسبة والمساءلة لضمان تدبير أمثل للموارد البشرية والمادية وربط الإنجازات بالأهداف المحددة وجعل المواطن في صلب الإدارة العمومية.

وعلى الرغم من الإنجازات الكثيرة التي شهدتها الولاية المنتهية على المستوى التشريعي كما على مستوى تبسيط المساطر وعلى مستوى تسهيل حياة المقاول، وتعزيز الإصلاحات التي باشرتها بلادنا منذ بداية الألفية أكثر من 15 سنة، والتي انعكست إيجابا على تصنيف بلادنا في مجال مناخ الأعمال بالأساس «Doing Business»، فإن بلادنا مدعوة إلى مضاعفة الجهود من أجل تحقيق نقلة نوعية جديدة على مستوى الحكامة وإصلاح الإدارة، تكون في مستوى رهانات دستور المملكة وتستجيب لتطلعات جلالة الملك، ولتطلعات المواطن المغربي.

وستعمل الحكومة على تحقيق ذلك عبر سبعة بنود:

**البند الأول:** تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة عبر العمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد وضمان التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد وتخصيص الموارد اللازمة لها وإرساء نظام فعال لتتبعها وتقييمها؛

**البند الثاني:** استكمال تأهيل الترسانة القانونية، وخاصة ما يهم باعتماد ميثاق المرافق العمومية، ودعم مؤسسات الحكامة وتفعيلها ولاسيما دعم مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وهما مؤسستان دستوريان؛

الثاني.

أما المحور الثالث فيتعلق بتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، المحور الأول هو الأساس السياسي- حقوقي، المحور الثاني هو الأساس محوري تديري والمحور الثالث هو الآن محور اقتصادي، يهدف إلى التنمية، المغرب تمكن من رفع قدرة منظومته الاقتصادية على مقاومة الأزمات، من تحسين مساهمة عدد من القطاعات في النمو الاقتصادي الوطني، من إنجاح إقلاع صناعات اقتصادية واعدة وعديدة، اكتساب مقاولات مغربية للريادة على المستوى ليس فقط الوطني ولكن أيضا على المستوى القاري والجهوي والعالمي، وهذه كلها إنجازات تمت في العشرين سنة الأخيرة تدريجيا صحيح، ولكن تمت وبناء على هذه الخطوات الوازنة التي تمت على المستوى الاقتصادي ستعمل الحكومة على تحقيق نمو قوي ومستدام لضمان اللحاق بركب الدول الصاعدة في المستقبل، إن شاء الله، والعمل على رفع تنافسية الاقتصاد الوطني والنهوض بالتشغيل وتدعيم التنمية المستدامة، هاذي هي مفاتيح ديال البرنامج.

ولكن اعتبارا لكون المقاوله هي المحرك الأساسي للتنمية، وأريد هنا أن أحيي جميع المقاولات: المقاولات الكبرى، المقاولات المتوسطة، المقاولات الصغرى، المقاولات الصغرى جدا، لأنها كالت في سبيل أن تثبت على الرغم من أنه مرت بلادنا طيلة 30 سنة الأخيرة في ظروف أحيانا صعبة؛ ظروف جفاف أو ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن المقاوله كانت تكافح دائما في سبيل الوطن، والمقاوله هي المنتجة للثروة، المقاوله هي المنتجة أساسا للتشغيل.

وعيا بهذا فإننا سنعطي لدعم المقاوله في هذا البرنامج أهمية كبيرة لتسهيل حياتها وتخفيفها من قيود المساطر الإدارية المتشابكة أحيانا والمعقدة أحيانا أخرى، وسنحاول أن نوفر مناخا تنافسيا وجذابا للاستثمار والابتكار، حتى يتسنى للمقاوله التركيز على مهمتها الأساس وهي: خلق الثروة، خلق فرص الشغل المنتج، وستعمل الحكومة في هذا المجال بالخصوص على دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا وترسيخ نظام الأفضلية الوطنية للمقاولات، ووضع إطار تحفيزي مشجع ومبتكر.

- وانسجاما مع هذه التوجهات، يسعى البرنامج الحكومي إلى تحقيق المؤشرات الماكرو-اقتصادية التالية في أفق سنة 2021:

- معدل النمو الاقتصادي الذي نعمل على تحقيقه المستهدف سيكون إن شاء الله بين 4,5% و 5,5%؛
- عجز الميزانية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام في حدود 3%؛
- مديونية الخزينة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام أقل من 60% وهي حاليا 64%؛
- نسبة التضخم أقل من 2%؛

**البند الثالث:** تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية من أجل تحسين أدائها ورفع من نجاعة الإنفاق العام والاستثمار العمومي بصفة خاصة مع مؤسسة التقييم في تدير الإستراتيجيات القطاعية وإحداث آلية تحت إشراف رئيس الحكومة، تختص بمتابعة التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والتفتيش والمراقبة ومتابعة تنفيذ توصياتها، هناك الكثير من الهيئات الوطنية، سواء كانت هيئات دستورية أو غيرها تصدر باستمرار تقارير في هذا المجال، ولكن باقي ما عندناش واحد الآلية باش هاذ التقارير كلها كنجمعها فواحد النسق معين للاستفادة منها والاستفادة من توصياتها وترتيب المتعين عليها، وهو ما سنحرص عليه في المرحلة المقبلة بإذن الله؛

**البند الرابع:** إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات عبر مواصلة تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية، ومواصلة الإصلاح الضريبي وخاصة تحسين مردودية التحصيل وتبسيط مساطره وإقرار العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التملص والغش الضريبي وتطبيق المنظومة المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وبالمناسبة، غادي نحاول الدولة، وهاذ الشي كانت فيه جهود في ظل الحكومة السابقة، وهاذ الحكومة غادي تستمر فهاذ الجهود على اعتبار أن الدولة حتى هي خصها تحترم الآجال والالتزامات ديالها تجاه المقاولات ومواصلة تسريع الاسترداد المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة واعتماد سياسة سديدة واستباقية لتدبير التوازنات الماكرو-اقتصادية؛

**البند الخامس:** إصلاح الإدارة والمؤسسات العمومية وهو الورش الذي يمثل ورشا استراتيجيا وأولوية وطنية عبر مباشرة إصلاح شامل وعميق للإدارة يعتمد أساسا على الإدارة الرقمية والتدبير المبني على النتائج، الإدارة الرقمية عندنا المغرب الرقمي 2020، هي خطة موجودة بدأت غادي نسرع التنفيذ ديالها والتطبيق ديالها إن شاء الله ومراجعة منظومة الوظيفة العمومية وعن طريق جميع الوسائل المتاحة والتقييد باحترامها، ولا سيما المساطر المتعلقة بنزع الملكية وبالمقاوله وبتحسين مناخ الأعمال والمغاربة المتقيمين بالخارج، واعتماد منظومة متكاملة لتدبير الشكايات تتضمن وضع إطار تنظيمي لتدبيرها، يكون ملزما للإدارات العمومية وللجماعات الترابية وللمؤسسات العمومية أيضا، ويجدد مسطرة وآجال معالجة هذه الشكاية، وكذا تطوير بوابة وطنية موحدة لها؛

**البند السادس:** تحسين حكامه وتمويل المؤسسات والمقاولات العمومية عبر إخراج القانون المتعلق بمنظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وهيئات أخرى وتحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامه المؤسسات والمقاولات العمومية وتعميم تفعيله؛

**البند السابع:** وضع آليات الشفافية في تدير المال العام عبر تفعيل نشر اللوائح السنوية لسندات الطلب التي أنجزتها الإدارات والمؤسسات العمومية لتكريس الشفافية وتعميم نشر لوائح المستفيدين من الدعم العمومي وإحداث بوابة إلكترونية موحدة خاصة بالمعلومة العمومية، هذا هو المحور

- تفعيل استراتيجية «التجارة 2020» بهدف تنظيم التجارة وتأهيل  
التجار الصغار والمتوسطين؛

- الاستمرار في تفعيل استراتيجية المغرب الرقمي 2020؛

- تنزيل إصلاح القانون البنكي الذي نص على إحداث تمويلات  
بدلية في إطار المالية التشاركية، بهدف تعبئة المزيد من المدخرات  
ووضع آليات تمويل جديدة؛

- تدعيم الرؤية الجهوية للقطب المالي للدار البيضاء ومواكبته؛

سنعمل أيضا على مواصلة وتعزيز الإستراتيجيات القطاعية الخاصة  
بالقطاعات المنتجة في مختلف المجالات: مجال الفلاحة، مجال الطاقات، مجال  
المعادن، مجال الصيد البحري وغيرها.

وفي هذا المجال ستعمل الحكومة بالخصوص على مواصلة تنزيل مخطط  
"المغرب الأخضر" وتعزيز استدامة الفلاحة التضامنية وتحفيز الصناعات  
الغذائية وإطلاق برنامج 2021-2017 لمشاريع الدعامات الثانية من الفلاحة  
التضامنية، الفلاحة التضامنية موجهة بالأساس إلى الفلاحين الصغار، وهذا  
البرنامج يهم 297 مشروع باستثمار 6,5 مليار درهم لفائدة 130 ألف من  
صغار الفلاحين وعلى مساحة 400 ألف هكتار؛

إطلاق مقارنة جديدة للمحافظة على النظم الغابوية وتأهيلها وضمان  
استدامتها في علاقتها بالتنمية القروية، واستهداف تخليق وتشجير 50 ألف  
هكتار في السنة، ومحاربة زحف الرمال على مساحة 4000 هكتار؛

تعزيز المحافظة على الموارد البحرية وتطوير الصيد البحري عبر حزمة من  
الإجراءات، وخاصة تطوير الصيد التقليدي وتطوير قطاع تربية الأحياء  
المائية وتشجيع تنافسية القطاع وغيرها...؛

تعزيز ريادة المغرب في مجال الفوسفات ومواكبة البرنامج الاستثماري  
للمكتب الشريف للفوسفات؛

وضع إطار قانوني وإداري وتنظيمي لتشجيع الاستثمار في القطاع المعدني  
والمنجمي، وقطاع المواد البترولية والغاز الطبيعي، خاصة عبر إدراج  
تحفيزات في إطار قانون المالية وميثاق الاستثمار.

ج. وعلى مستوى تأهيل التجهيز وتعزيز الاستثمار في البنيات التحتية  
واللوجيستية وتطوير منظومة النقل، ستقوم الحكومة أساسا بتأهيل  
الشبكة الطرقية المهيكلة ومواصلة برنامج شبكة الطرق السريعة  
والطرق القروية وتطوير وعصرنة شبكة السكك الحديدية، وفهذه المجال  
سيكون هناك توسيع شبكة الطرق السيارة وتحسين وعصرنة استغلالها،  
وأشير بالخصوص فقط إلى إنجاز الطريق السريع تزيت- العيون على طول  
555 كلم، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة على طول  
500 كلم.

وسنواصل إن شاء الله تنزيل الإستراتيجية المينائية وتطوير وتأهيل  
الموانئ، وإنجاز الميناء الجديد للأسفي، ميناء الناظور غرب المتوسط،

- نسبة البطالة في حدود 8,5% وهي حاليا 9,4%.

لكن أيضا، ستعمل الحكومة على الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني عن  
طريق مواصلة تحسين مناخ الأعمال للمكمن المغرب من ولوج دائرة  
الاقتصادات الخمسين (50) الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة  
الأعمال «Doing Business» في أفق 2021 إن شاء الله، احنا عندنا  
في 68 درات جهود في الولاية الماضية والتي سبقتها، احنا إن شاء الله  
غادي نحاولو ما أمكن نكونو في الخمسين الأوائل في أفق سنة 2021 بإذن  
الله، وهذا يحتاج إلى حزمة من الإجراءات التي سنقوم بها.

ولتحقيق ذلك، ستقوم الحكومة أساسا بما يلي:

أولا: دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، من  
خلال:

أ. النهوض بالاقتصاد الصناعي والمقاولة ومواصلة تفعيل ودعم مخطط  
التسريع الصناعي 2020-2014، ويقترح البرنامج حزمة من  
الإجراءات من بينها:

- تسريع وتيرة تنزيل المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار، وخاصة  
تفعيل النظام الجبائي التحفيزي الخاص بالشركات الصناعية الجديدة  
والصناعات المصدرة الكبرى؛

- اعتماد ميثاق جديد للاستثمار والحرص على تفعيله؛

- تسريع دمج الهيئات العمومية المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار  
والتصدير والترويج؛

- مواصلة تفعيل نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية؛

- مواصلة تفعيل مبدأ التعويض الصناعي ونقل الخبرات في إطار  
الصفقات العمومية الكبرى؛

- وضع تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة والناشئة  
الصغيرة والمتوسطة والتي تستثمر في القطاعات الجديدة الواعدة؛

- دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من أجل رفع  
قدرتها التنافسية عن طريق مواكبة 20.000 مقاول، منها 500 مقاول  
رائدة؛

- بلورة استراتيجية وطنية لمعالجة وإدماج القطاع الخاص غير  
المهيكل؛

- مواكبة انتقال 100 ألف مقاول ذاتي إلى القطاع المهيكل؛

- وضع برجة زمنية ومالية لتسوية المبالغ المستحقة للمقاولات من  
طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛

- تسريع البت في المشاريع الاستثمارية المتأخرة على مستوى المراكز  
الجهوية للاستثمار؛

الشروع في إنجاز الميناء الطاقي بالحرف الأصفر، ميناء الداخلة الأطلسي، ميناء القنيطرة الأطلسي.

سنقوم أيضا بتأهيل الأقطاب المطارية لمواكبة انفتاح المغرب والإستراتيجية السياحية للمملكة، من خلال القطب المطاري المحوري للدار البيضاء كقطب جموي، بالإضافة إلى قطبي كل من الداخلة ومراكش، رفع الطاقة الاستيعابية للمطارات لتصل إلى 40 مليون مسافر؛ إخراج الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية إلى حيز الوجود تفعيلًا للقانون الخاص بها؛

د. وفي مجال النهوض بالصادرات المغربية، وسعياً إلى تحفيزها ودعمها. وبالإضافة إلى الإجراءات المذكورة آنفاً والمتعلقة بالرفع من تنافسية القطاعات الاقتصادية، خاصة منها الموجهة للتصدير، ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير التالية :

- تجميع مختلف البنيات المؤسساتية المعنية بالترويج للمغرب؛

- تحسين ظروف إنتاج وتسويق المنتجات المغربية، خاصة الفلاحية منها والمنتجات الغذائية؛

- تقييم مجموع اتفاقيات التبادل الحر القائمة وإشراك القطاع الخاص في التقييم وفي المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقيات جديدة؛

- تفعيل مقتضيات حيازة الصناعات الناشئة والدفاع التجاري ومكافحة الممارسات الخلة بالمنافسة الشريفة؛

هـ. وعلى مستوى إعطاء انطلاقة جديدة للقطاع السياحي، ستقوم الحكومة بتعبئة الجهود من أجل تسريع تنفيذ الإستراتيجية السياحية "رؤية 2020"، وذلك من خلال التركيز على عدة إجراءات أهمها:

- إعادة إطلاق دينامية الاستثمار فهاذا القطاع ومواصلة إنجاز البرنامج المسطر في "رؤية 2020"، خصوصاً من خلال وضع مدونة مشجعة للاستثمار السياحي؛

- تكثيف عمليات الترويج والتسويق من أجل تعزيز تدفقات السياح من الأسواق التقليدية الأوروبية ولكن أيضاً من أسواق أخرى؛

- تحسين الربط الجوي بين الوجهات السياحية الأساسية بالمغرب والأسواق المصدرة للسياح؛

- مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها، نحن واعون بأهمية هذا القطاع دبال الصناعة التقليدية لكونه يحتضن 2,3 مليون من الحرفيين والحرفيين، ولهذا ستم بلورة رؤية إستراتيجية جديدة لهذا القطاع تتوخى تطوير نسيج من المقاولات الحرفية المهيكلة والمناطق الحرفية والمركبات المتخصصة في مجال الصناعة التقليدية عبر تطوير آليات تمويلية ملائمة، تشجيع الترويج والتسويق، الرفع من صادرات الصناعة التقليدية عن طريق تنويع المنتجات والبحث عن

أسواق جديدة، تحسين ظروف عيش وظروف اشتغال الحرفيين والحرفيين والصناع التقليديين، مواكبة تطوير دور غرف الصناعة التقليدية والمؤسسات التابعة لهذا القطاع.

ز. في هذا المحول أيضاً سنهتم بتيسير الولوج للعقار، وأتم تعرفون أن الولوج للعقار هو من بين الإشكالات التي تقوم في وجه الاستثمار، ولذلك ستعمل الحكومة على تنزيل إصلاح شامل لقطاع العقار، وتحسين حكامته وتسهيل تعبئته، ومن بين الإجراءات بل من أهمها:

- أولاً، تميم عملية جرد وإحصاء الرصيد العقاري العمومي، إحصاء شامل له؛

- وضع برجة زمنية ومالية لتسوية المبالغ المستحقة برسم التعويض عن نزع الملكية لأجل المنفعة العامة وتنفيذ الأحكام القضائية فيها؛

- تعبئة العقار لفائدة المشاريع الاستثمارية؛

- تعزيز آليات المراقبة للحد من المضاربة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛

- تسريع عملية تملك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لذوي الحقوق المستغلين؛

- اعتماد مساطر ومعايير دقيقة لعمليات تفويت وكراء العقارات العمومية وفق قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص؛

- اعتماد مدونة الأملاك الخاصة للدولة، تتضمن مساطر ومعايير دقيقة لتدبيرها؛

أنتقل الآن إلى ملف الشغل والإدماج المهني، ذلك أن النهوض بالشغل والإدماج المهني يعتبر أيضاً أحد التحديات الكبرى التي تعترض الحكومة مواجعتها وتعترم جعلها في صلب أولوياتها ومعالجتها في مختلف جوانبها، سواء كانت الجوانب القانونية، سواء كانت الجوانب المؤسساتية، الجوانب الهيكلية، الجوانب القطاعية والجوانب الاجتماعية أيضاً.

وفي هذا المجال ستسعى الحكومة إلى تبنى سياسة عمومية في مجال التشغيل تقوم بالأساس على:

أ- النهوض بالتشغيل وبعلاقات الشغل وتجويد برامج إنعاش الشغل وتحسين أداء مؤسساته وتطوير شروط العمل اللائق عبر تفعيل استراتيجية التشغيل في أفق 2025 وربطها بالإستراتيجيات القطاعية وتعزيز دور الجهات والجماعات الترابية في هذا المجال مع العمل على ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل ومراجعة آليات الوساطة، سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أو بمؤسسات الوساطة بالقطاع الخاص وهي تحتاج إلى نوع من المراجعة لتطويعها وتسهيل تقديم خدماتها، وتقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لتحسين حكومتها.

كما ستقوم الحكومة بمراجعة وتجويد التحفيزات القطاعية والمحالية وربطها بإحداث فرص شغل، وستقوم أيضاً بإطلاق برنامج لتطوير الشغل الذاتي للشباب في المناطق القروية يعني غادي تكون برامج خاصة بالمناطق

الشروع في إنجاز الميناء الطاقي بالحرف الأصفر، ميناء الداخلة الأطلسي، ميناء القنيطرة الأطلسي.

سنقوم أيضا بتأهيل الأقطاب المطارية لمواكبة انفتاح المغرب والإستراتيجية السياحية للمملكة، من خلال القطب المطاري المحوري للدار البيضاء كقطب جموي، بالإضافة إلى قطبي كل من الداخلة ومراكش، رفع الطاقة الاستيعابية للمطارات لتصل إلى 40 مليون مسافر؛ إخراج الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية إلى حيز الوجود تفعيلًا للقانون الخاص بها؛

د. وفي مجال النهوض بالصادرات المغربية، وسعياً إلى تحفيزها ودعمها. وبالإضافة إلى الإجراءات المذكورة آنفاً والمتعلقة بالرفع من تنافسية القطاعات الاقتصادية، خاصة منها الموجهة للتصدير، ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير التالية :

- تجميع مختلف البنيات المؤسساتية المعنية بالترويج للمغرب؛

- تحسين ظروف إنتاج وتسويق المنتجات المغربية، خاصة الفلاحية منها والمنتجات الغذائية؛

- تقييم مجموع اتفاقيات التبادل الحر القائمة وإشراك القطاع الخاص في التقييم وفي المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقيات جديدة؛

- تفعيل مقتضيات حيازة الصناعات الناشئة والدفاع التجاري ومكافحة الممارسات الخلة بالمنافسة الشريفة؛

هـ. وعلى مستوى إعطاء انطلاقة جديدة للقطاع السياحي، ستقوم الحكومة بتعبئة الجهود من أجل تسريع تنفيذ الإستراتيجية السياحية "رؤية 2020"، وذلك من خلال التركيز على عدة إجراءات أهمها:

- إعادة إطلاق دينامية الاستثمار فهاذا القطاع ومواصلة إنجاز البرنامج المسطر في "رؤية 2020"، خصوصاً من خلال وضع مدونة مشجعة للاستثمار السياحي؛

- تكثيف عمليات الترويج والتسويق من أجل تعزيز تدفقات السياح من الأسواق التقليدية الأوروبية ولكن أيضاً من أسواق أخرى؛

- تحسين الربط الجوي بين الوجهات السياحية الأساسية بالمغرب والأسواق المصدرة للسياح؛

- مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها، نحن واعون بأهمية هذا القطاع دبال الصناعة التقليدية لكونه يحتضن 2,3 مليون من الحرفيين والحرفيين، ولهذا ستم بلورة رؤية إستراتيجية جديدة لهذا القطاع تتوخى تطوير نسيج من المقاولات الحرفية المهيكلة والمناطق الحرفية والمركبات المتخصصة في مجال الصناعة التقليدية عبر تطوير آليات تمويلية ملائمة، تشجيع الترويج والتسويق، الرفع من صادرات الصناعة التقليدية عن طريق تنويع المنتجات والبحث عن

و2021.

كما سنقوم على إنجاز عشرة سدود صغرى سنويا للمساهمة في تلبية الحاجيات إلى الماء الشروب بالعالم القروي والري وتغذية الفرشات المائية بإذن الله؛

ج. تكريس النموذج المغربي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية عبر تنزيل وتسريع مخططات الطاقات المتجددة، تفعيلًا للتوجيهات الملكية السامية، وذلك من أجل رفع حصة الطاقات المتجددة من 42% من القدرة المرتقبة سنة 2020 إلى 52% في أفق 2030 بإذن الله، وإتمام بلورة الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية وتفعيل الشطر الأول من هذه الإستراتيجية في إطار "عقد-برنامج" للفترة الممتدة ما بين 2017 و2021 بين الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية والحكومة والجماعات الترابية.

انتقل الآن إلى المحور الرابع اللي هو محور اجتماعي بالأساس، وهو محور تعزيز التنمية البشرية والتأهيل الاجتماعي والمجالي:

ذلك أن المجال الاقتصادي له ثمرات، وهاذ الثمرات خاص يكون عندها تأثير أيضا على مستوى التنمية البشرية.

إن تعزيز التنمية البشرية يمثل محورا مركزيا ورئيسيا في البرنامج الحكومي، وإطلاقا من تشخيص رصيد السياسات الاجتماعية والتحديات القائمة في مجالات التربية والتكوين والخدمات الصحية، ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية والقروية والتصدى للهشاشة والفقر ودعم الفئات الهشة وصيانة التماسك الاجتماعي والأسري، مع وضع إجراءات لدعم الطبقة المتوسطة وتميئتها، فإن البرنامج الحكومي يستهدف، بالإضافة إلى تقليص نسبة الفقر والهشاشة، بلوغ المؤشرات التالية، وهذه زبدة المؤشرات هناك مؤشرات عديدة اخترنا منها المؤشرات الدالة:

- رفع نسبة التمدد في المستوى الإعدادي من 88,2% حاليا إلى 97% سنة 2021؛

- تقليص نسبة الأمية من 30% حاليا إلى 20% سنة 2021، بعشر نقط؛

- تعميم التغطية الصحية من 60% تقريبا حاليا إلى 90% سنة 2021 وهذا سيكون قفزة نوعية في مجال التغطية الصحية؛

- رفع الولوج للخدمات الصحية الأساسية من 60% حاليا إلى 100% سنة 2021؛

- تقليص نسبة الوفيات لدى الرضع من 27 لكل ألف ولادة إلى 20 لكل ألف ولادة سنة 2021؛

- رفع الولوج للطرق في العالم القروي من 79% إلى 90% سنة 2021؛

- تقليص العجز السكاني من 400.000 عجز اليوم إلى 200.000 سنة

القروية عبر إصدار طلب مشاريع موجه لحاملي المشاريع في المناطق القروية، وتقديم دعم مالي للمشاريع المختارة وموآبة حاملها بالتكوين وبغيره. تعزيز القابلية للشغل عبر إحداث نظام تدريب لدى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، ودعم وموآبة المبادرات الشبابية للتشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات، وأيضا تفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20% من الطلبات للمقاولات المتوسطة والصغرى وهو المقتضى الذي لم يتم تفعيله لحد الساعة كاملا، سنعمل على تفعيله دعما للمقاولات المتوسطة والصغرى؛

ب- سنقوم الحكومة بمواصلة تطوير وملاءمة تشريع الشغل والنهوض بالعمل اللائق وإرساء علاقات مهنية مستقرة. وفي هذا الإطار سنعمل الحكومة على مراجعة مدونة الشغل عبر مقارنة تشاركية مندمجة، وفي جميع المراجعات اللي غادي نقومو سنحرص إن شاء الله باش تكون هاذ المراقبة مقارنة تشاركية مع المعنيين بكل ملف وكل مقترح تشريع تشريع، وأيضا سنحرص على تقوية جهاز مفتشية الشغل والرفع من تغطية المراقبة للمؤسسات الخاضعة للتشريع الاجتماعي؛

ج- سنحرص الحكومة على توسيع وتحسين الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، وذلك بإخراج نظام التغطية الاجتماعية للعامل المستقلين وأصحاب المهن الحرة إلى حيز الوجود وسأرجع إلى هذه النقطة؛ تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض على فقدان الشغل وهاذ الصندوق ديال فقدان الشغل التعويض عن فقدان الشغل غادي نحاولو ما أمكن نظوره ونسهلو المساطر ديال الاستفادة منو باش ترتفع المردودية ديالو والخدمات التي يؤديها وإصلاح شمولي ومستدام لنظام المعاشات غادي يكون شمولي.

وفي إطار الحديث عن مجال الشغل والتشغيل، لابد من الإشارة هنا إلى الدور الرائد الذي تقوم به المركزيات النقابية، بوصفها شريكا مهما، وستعطي الحكومة إن شاء الله فعالية للحوار الاجتماعي المنتظم، غادي نحرصو باش هاذ الحوار الاجتماعي يكون منتظم وأيضا مفيد ومنتج، وسأدعو إن شاء الله المركزيات الأكثر تمثيلية لعقد اجتماع أولي في الأسبوع المقبل بإذن الله.

### ثالثا: تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي من خلال:

أ. تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتأهيل البيئي، وتفعيل مقتضيات القانون الإطار بميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة وتدعيم السياسة الوطنية في مجال تغير المناخ؛

ب. وعلى مستوى تنمية العرض المائي واعتماد المخطط الوطني للماء، سنعمل الحكومة على تفعيل برامج ومواصلة تعزيز البنية التحتية والمنشآت المائية. وفي هذا المجال أعلن بأن الحكومة ستواصل إنجاز السدود الكبرى، وستقوم فهاذ المرحلة ديال الخمس سنوات المقبلة إن شاء الله بإنجاز 15 سدا مبرمجا بمعدل 3 سدود كبيرة في السنة في الفترة الممتدة بين 2017



حول الإصلاح؛

د. ضمان محاربة فعالة للأمية، وتقديم الدعم اللازم للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بنجاحة، لتقوم بمهامها بشراكة مع مختلف الفاعلين المعنيين؛

هـ. إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي عبر سلسلة إجراءات منها:

- العمل على رفع نسبة التمدرس بالتعليم العالي الجامعي والمهني إلى 45% سنة 2020-2021 مقابل 33% حاليا؛

- مواصلة الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة وإصلاح نظام المنح الدراسية والولوج للسكن الجامعي من خلال مواصلة الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطاعم والأحياء الجامعية، وتمكين الطلبة المعوزين من المنح، وإصلاح وتتبع معايير الاستفادة منها؛

- تحسين وتطوير التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي لتواكب تطور المنظومة، وخاصة منها الإطار القانوني؛

- تعزيز دور التعليم العالي الخاص في تكامل وتعاون مع التعليم العالي العام؛

- دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة؛

- تعزيز آليات تميم نتائج البحث العلمي عبر مواصلة دعم الجسور بين الجامعات والمقاولات، وحاضنات مشاريع إنشاء المقاولات المبتكرة.

و. تكوين مهني موجه لتحقيق فرص الشغل، وفي هذا المجال - والتكوين المهني عندو أهمية خاصة- وفي هذا المجال تسعى الحكومة إلى توفير عرض موسع ومندمج للتكوين المهني وفتحته في وجه جميع الفئات عبر تفعيل الخطة الإستراتيجية 2021 وضمان تكامل عرض التكوين المهني مع التعليم المدرسي والتعليم العالي، مع الرفع من الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني بهدف تزويد سوق الشغل بما يفوق مليون وسبعائة ألف (1.7 مليون) خريجة وخرج فهاذ خمس سنوات وإحداث 123 مؤسسة تكوينية جديدة، وهذا سيقفز بالتكوين المهني ليكون رافعة في مستوى التعليم، في جودة الأطر وكفاءتها في ولوج سوق الشغل بفعالية وكفاءة وبسهولة أيضا.

وفي هذا الإطار، تعترم الحكومة لأول مرة في البدء في تمكين المتدربين في التكوين المهني ما بعد البكالوريا من منحة دراسية بنفس شروط وآليات المنحة الجامعية، وأغلب هؤلاء من الفئات الفقيرة، وهادزي لأول مرة سيتمتعون بهذه الميزة.

وستقوم بتكوين أزيد من 143 ألف من الفئات ذات الاحتياجات الخاصة ومن المتدربين بالوسط السجني، وكذلك السجناء السابقين الذين ستم تقوية استفادتهم من التكوين المهني لتسهيل اندماجهم، مع توفير أكثر من مليون مقعد للمنقطعين عن الدراسة من أجل محاربة ومعالجة ظاهرة الهدر الدراسي المحور الأول هو ذا جودة التعليم.

2021، أي تقليص العجز السنوي ب 50% إن شاء الله. هذه لا شك أنها أهداف طموحة ولكن إن شاء الله سنعمل على تحقيقها.

ولتحقيق هذه الأهداف ستشغل الحكومة من خلال المحاول التالية:

**أولا: تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي** باعتبار الاهتمام بالتعليم والاستثمار فيه من أولى أولوياتنا إن شاء الله، ولدينا اليوم الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030 وشعارها "من أجل إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، وسيتم اعتماد قانون إطار لتنفيذ هذا الإصلاح يركز على ثلاثة محاور أساسية وهي:

أ. تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين لتحقيق إلزامية الولوج التام للتربية والتعليم والتكوين بالنسبة للفئة العمرية من 4 إلى 15 سنة، بالإضافة إلى:

إقرار تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصائص، مع اتخاذ التدابير الضرورية لتشجيع تمدرس الفتيات في العالم القروي؛

تعزيز نظام الدعم "تيسير" ورفع الغلاف المالي المرصود له من أجل ضمان التمدرس، توسيع الدوائر الجغرافية والأسلاك المدرسية المستفيدة منه بعد أن كان هناك تشخيص، هناك تشخيص، هناك خلاصات من هذا التشخيص، لماذا لم يكن كافيا في الماضي هو لعب واحد الدور مهم البرامج كلها التي كانت برامج اجتماعية السابقة لعبت أدوار وقامت أدوار مهمة جدا في المستوى الذي وصل إليه مغرب اليوم. ولكن هادزيك البرامج تحتاج إلى تقييم وإلى خلاصات التقييم وإلى اعتماد تلك الخلاصات لتطويرها كي تكون مفيدة أكثر في المرحلة المقبلة، وهادزي هي الاستراتيجية التي غادي نعتمدها إن شاء الله.

إذن سنعزيز هذا النظام "تيسير"، نرفع الغلاف المالي المرصود له، سنعمل من خلال ذلك ضمان رفع نسبة التمدرس، توسيع الدوائر الجغرافية التي يهيمها "تيسير" دابا عندنا خارطة أولية التي غادي نوسع فيه، توسيع الأسلاك المدرسية المستفيدة منه؛

ثم سنقوم أيضا بتعيين الإطار القانوني والمرجعي لتأطير التعليم الخاص.

ب. دائما في محور تنفيذ إصلاح منظومة التعليم:

تطوير النموذج البيداغوجي والعمل على تحسين جودة التربية والتكوين، وذلك عن طريق تعزيز القيم في المنظومة التربوية بمختلف أبعادها الدينية والوطنية والإنسانية وتزليل الهندسة اللغوية الجديدة ودعم التمكن من اللغات الوطنية والأجنبية خاصة من خلال تقوية وضع اللغتين العربية والأمازيغية وتحسين تدريسها وتعلمها والنهوض باللغات الأجنبية وكذا تحسين تدريسها وتعلمها وتأهيل مؤسسات التعليم الأولي؛

ج. تحسين حكامه منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية

تنزيل الإستراتيجية الوطنية للصحة والإعاقة.

ج. تكريس صحة الأم والطفل كأولوية وطنية استراتيجية عبر تأهيل فضاءات الولادة المراقبة خاصة في العالم القروي وقد تحدثت عن بعض أهداف المراقبة في هذا المجال.

ثالثا: تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي:

تشكل محاربة الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة وتحقيق التماسك الاجتماعي محورا أساسيا للعمل الحكومي في الولاية الحالية وذلك عبر عدد من الإجراءات أهمها:

أ- تمويل السياسات الهادفة إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي لفئات واسعة من المجتمع ودعم الفئات الهشة والمحتاجة وستعمل الحكومة في هذا الإطار على اتخاذ حزمة من التدابير، لكن منها:

أولا، مواصلة إصلاح صندوق المقاصة من خلال رفع الدعم تدريجيا على المواد المتبقية بهدف الزيادة في الإعتمادات الموجهة إلى تمويل سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة والمحتاجة. ولذلك هنا كنعقول الأرامل، النساء الأرامل وكنقول للنساء المطلقات اللي كانوا كيستافدوا من برامج اجتماعية سابقة أو الأسر اللي كانت كتستافد من برامج اجتماعية سابقة، كانوا مرتاحين، هاذ البرامج عتسمر، بل غادي تقويها كما وكيفا، سنقويها كما وكيفا وبالمناسبة هاذ الهدف كان منذ البداية وإجماع مكونات الأغلبية الحكومية دون تردد سنقوم أيضا على الاستمرارية في صندوق دعم التماسك الاجتماعي وتسهيل طرق الاستفادة منه، سنقوم أيضا بتمويل برنامج وطني مندمج متعدد السنوات لتأهيل البنات والتجهيزات والموارد التعليمية والصحية، سنقوم أيضا بعقد شراكات بين الدولة والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني لإنجاز برامج بتمويل مشترك في مجال محاربة الفقر ومحاربة الهشاشة، سنقوم أيضا بتعزيز التضامن وتقليص الفوارق في الدخل، سنقوم أيضا بدعم الفئات الهشة والفقيرة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛

ب- إرساء التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية وتطوير حكمة الدعم الاجتماعي وتعزيزه ومن الإجراءات في هذا المجال وضع نظام لرصد الفئات الفقيرة والهشة، واعتماد قاعدة معطيات موحدة خاصة بهذه الفئات، وذلك بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفاعلية، راه ماشي المشكل فقط في اتخاذ القرار، لكن المهم خصنا نوضعو واحد النظام وطني يستطيع يحدد لنا هاذ الفئات اللي غادي نستهدفوها، لأن بغينا الدعم فعلا أن يصل إلى من يستحقه، والبرامج الاجتماعية تكون مفيدة للفئات التي تستحقها، وسنقوم أيضا بمواصلة دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقويتها، وسنقوم أيضا بتحسين شروط تطبيق مبادرتي دعم الأرامل وصندوق التكافل العائلي عن طريق تبسيط المساطر، مراجعة وتيسير

ثانيا: تحسين وتعميم الخدمات الصحية: البرنامج الحكومي كيسعى في مجال الصحة للفترة من 2017-2021 إلى استكمال أوراش إصلاح كانت مبرمجة وكانت انخرطت فيها الحكومة السابقة، سنستكملها إن شاء الله في المرحلة المقبلة وأيضا إطلاق برامج جديدة. ومن هذه الأوراش التغطية الصحية الشاملة وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية وإصلاح الصحة العمومية.

أ- استكمال تعميم التغطية الصحية للفئات المستهدفة المتبقية وهي التي أشرت إليها منذ قليل، التغطية الصحية إن شاء الله ستشمل أصحاب المهن الحرة أيضا، وهذا سيوسع هذه التغطية الصحية؛ الأطباء، الموثقون، المهندسون، المحامون، المهندسون المعماريون، الصيادلة وغيرهم كثير.

ثم ستشمل العمال المستقلين من الفلاحين والبحارة والصناع التقليديين ومهنيي النقل وعمال البناء وغيرهم في مرحلة ثانية مع ذوي حقوقهم، وهذا سيمكن من التغطية التدريجية لحوالي خمسة ملايين مواطن إضافة إلى ذوي حقوقهم سيبدأ هذا الورش ابتداء من سنة 2018 وكما قلت هذا سيشكل قفزة نوعية في مجال التغطية الصحية ببلادنا، وهذا إن شاء الله سيمكنا من أن نصل إلى 90% من التغطية الصحية بجمع مختلف هذه البرامج التغطية الصحية؛

ب- تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية، وفي هذا الإطار سنقوم الحكومة بعدد من الإجراءات أهمها:

- تعزيز الاستفادة من الخدمات الصحية بالمستشفى العمومي ومؤسسات الخدمات الصحية الأولية عن طريق تعزيز تمويل وحكومة نظام المساعدة الطبية، هاذ الأنظمة تحتاج إلى تقييم منتظم وإلى تطوير مستمر؛

- تحسين ظروف وجودة الاستقبال بالمرافق الصحية؛

- مواصلة تنزيل السياسة الدوائية الوطنية وتشجيع الإنتاج الوطني للأدوية المكلفة بغية تخفيض ثمنها، سياسة بدأت إن شاء الله وستستمر هذه السياسة لتخفيض ثمن الأدوية؛

- تفعيل مقتضيات الخريطة الصحية؛

- متابعة تأهيل المستشفيات العمومية، من خلال إطلاق برنامج وطني لتأهيل البنات الإستشفائية والتجهيزات والمعدات والموارد الصحية مركزيا وترايبا وخاصة بالعالم القروي؛

- تقوية برامج الصحة المتنقلة بالعالم القروي عن طريق تخصيص وحدات صحية وطبية متنقلة مع سيارة إسعاف لكل منطقة صحية أي بكل قيادة، وذلك بشراكة مع الجماعات الترابية في إطار برنامج تقليص الفوارق الجالية والاجتماعية بالوسط القروية؛

- النهوض بصحة الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق

والجماعات الترابية؛

- تعزيز البرامج الحالية الهادفة إلى فك العزلة عن العالم القروي وتميية المناطق الجبلية وتشجيع التمدن والتكوين ومحاربة الأمية خاصة بالنسبة للفتيات في المجال القروي والأحياء الهامشية بالمدن، سنقوم إن شاء الله بوضع خريطة لمناطق العالم القروي المحتاجة إلى فك العزلة، وغادي نمشيو ببرامج فاعلة سريعة لفك هذه العزلة في وقت قياسي بإذن الله؛

- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل رفع معدل الربط الفردي بشبكة الماء الشروب وتيسير الولوج إلى الصرف الصحي بالعالم القروي.

**خامسا: دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن:**

تحدث منذ قليل عن الهدف ديال تقليص الخصاص في مجال السكن بالنصف، سنقوم الحكومة في هذا المجال بعدد من الإجراءات من بينها:

- إنتاج 800 ألف وحدة سكنية في أفق 2021 لتقليص العجز والحد من جميع أشكال السكن غير اللائق، السعي إلى معالجة 50% من 120.000 أسرة التي تعيش اليوم في دور الصفيح في أفق 2021، عندنا واحد الرصيد احنا الهدف ديالنا طموح أننا غادي نقلصو هاذ السكن غير اللائق الموجود ب 50% إن شاء الله في هاذ الخمس سنوات بإذن الله؛

- إنعاش وتشجيع، إلى استطعنا نديرو أكثر ما نكرهوش بطبيعة الحال، إنشاء وتشجيع السكن التشاركي والتضامني، وكذا تسهيل آليات تشجيع السكن الاجتماعي الموجه للكراء وتطوير آليات جديدة لتمويل السكن؛

- تمكين الراغبين في الولوج للسكن الاقتصادي من الأسر الفقيرة من تمويلات مدعمة وفق معايير محددة تفضيلية؛

- تبسيط المساطر الخاصة بالتعاونيات السكنية ودعمها لتيسير ولوج الطبقات الوسطى إلى سكن يلائم إمكانياتها وتطلعاتها؛

- إطلاق برنامج للسكن بالمجالات القروية مع مراعاة الطابع المعماري والخصوصيات الجهوية والمحلية.

**سادسا: العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة عن طريق اعتماد سياسة إرادية وناجعة موجهة لفئة الشباب عبر تنزيل وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وفق مقاربة تشاركية، وتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي وتأهيل وتطوير البنيات التحتية لألف مؤسسة من دور الشباب ومراكز التخييم، مراكز التكوين الشبابية إن شاء الله، ألف مؤسسة فنحاولو إما أن نوجدها أو نؤهلها أو نطورها، ومراكز الاستقبال والطفولة، وسنعمد في هذا المجال شركات مع الجهات المختصة، والسعي إلى تمكين مليون طفل إن شاء الله من الاستفادة من البرنامج الوطني للتخييم وتحسين ظروف الاستقبال وتحسين فضاءات التخييم؛**

- سنقوم أيضا بتحسين الولوج للرياضة وتعزيز الإشعاع الرياضي، اليوم عندنا الاستراتيجية الوطنية للرياضة، سنقوم بالعمل على أجرأها وسنقوم بالعمل على تنزيلها، الاستراتيجية موجودة تنزيلها بمختلف بنودها، وسنقوم

إجراءات وشروط الإستفادة بغية الرفع من عدد المستفيدات فعليا من هذا الدعم، وتوسيع المستفيدين عمليا من التكافل العائلي بإدماج الأمهات المهملات.

**ج. تقوية أنظمة الرعاية الإجتماعية ودعم الأسرة والطفولة، عبر: اعتماد وتفعيل القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛ تفعيل المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛ تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة؛ بلورة سياسة وطنية للعناية بالأطفال في وضعية هشّة وتوفير الآليات التمويلية للتكفل بالأيتام والأطفال المتخلي عنهم والأطفال في وضعية هشّة، الرفع من قيمة التعويضات العائلية للجميع بطبيعة الحال، وعدد الأطفال المستفيدين من هذه التعويضات العائلية؛ وضع سياسة وطنية للأشخاص المسنين، واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني لضمان كرامتهم وحقوقهم وتفعيل المرصد الوطني للأشخاص المسنين، وأتم نعرفون أننا ديموغرافيا نشهد بعض التحولات التي تقتضي إنتاج ووضع سياسات عمومية خاصة بهذه الفئة؛ تفعيل حصة 7% من مناصب الشغل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، هذا قرار قديم، قانون قديم ولكن التفعيل ديالو تعرض لبعض العوائق احنا غادي نمشيو إن شاء الله تدريجيا لإزالة هذه العوائق حتى تستفيد هذه الفئة من هذه الحصة حقيقة، البدء في تفعيل مقتضيات القانون إطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والهبوس بها، لا سيما وضع نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدتهم وهذا من الأنظمة الجديدة التي سنقوم هذه الحكومة بوضعها حيز التنفيذ إن شاء الله؛ مواصلة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، دعم الإجراءات المتخذة من أجل تمتيع المهاجرين المقيمين بالمغرب بكافة حقوقهم المتضمنة في المواثيق الدولية كما صادقت عليها بلادنا وخاصة في مجالي الصحة والتعليم؛**

**د. تقوية الاقتصاد الاجتماعي وتعزيز مساهمته في مكافحة الفقر والتهيميش، وهي من الأوراش المهمة التي فتحتها بلادنا منذ فترة، وكان لها تأثير إيجابي لكن يحتاج إلى تقويته، سنقوم إن شاء الله بإخراج القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي الذي يشمل بالإضافة إلى القانون التضامني المكونات الأخرى لمقاولات الاقتصاد الاجتماعي، الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي وغيرها من المكونات.**

**رابعا: تسريع وثيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المحلي: سنقوم الحكومة بإذن الله، باتخاذ التدابير التالية من بين إجراءات أخرى، وضع مخطط تنفيذي لتسريع إنجاز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمالية بالعالم القروي على مدى سبع سنوات، بغلاف مالي يصل إلى خمسين مليار درهم، وبالمناسبة هاذ الخمسين مليار درهم ماشي كلو من الحكومة مركزيا أو من الوزارات، لا هو غادي يكون من الجماعات الترابية من الجهات، من متدخلين متعددين مبني على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية، أولا بالمؤسسات والجهات، مؤسسات عمومية أخرى، الجهات**

موقعه كفاعل إقليمي على المستوى العربي، على المستوى الإسلامي، على المستوى الإفريقي وعلى المستوى المتوسطي وعلى المستوى الدولي، وتحسين مصالح الوطن الإستراتيجية وتوسيع دائرة حلفائه وتنوع شركائه الاقتصاديين عبر العالم؛

- ستعمل الحكومة أيضا على العمل على مواصلة المغرب القيام بدوره المسؤول في المنطقة باعتباره عنصر أمن، عنصر استقرار وتوازن، ومصدرا للإشعاع في المنطقة العربية وفي المنطقة الإسلامية ومصدر إشعاع في إفريقيا بنموذجه السياسي ونموذجه في تدبير الحقل الديني وفي الدفاع عن قضايا الأمة وعن استقلالية إفريقيا وحققها في بناء نموذجها في التنمية؛

- ستعمل الحكومة أيضا على رفع قدرات المواكبة الدبلوماسية والخارجية، من أجل التصدي لمختلف الإشكالات العابرة للحدود مثل قضايا اللجوء، والهجرة وتهريب المخدرات والأسلحة وشبكات الاتجار في البشر والجماعات المسلحة والحركات التي تهدد السلم الإقليمي والعالمي، قضايا المناخ والإسهام في إعادة هيكلة المنظمات الإقليمية والدولية.

وهذه كلها ملفات أساسية محممة للمغرب، وعند المغرب ما يمكن أن يسهم به فيها بفعالية وبجدارة، وستعمل في إطار هذه الملفات كلها وهذا الجهود، على دعم الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية المدنية، وعندنا في وزارة الشؤون الخارجية مديرية خاصة في هذا المجال أرجو أن تكون فاعلة أكثر لتقديم هذا الدعم وللإنصات لكل فاعل لا برلماني ولا مدني لتقديم هذا الدعم في المجال الدبلوماسي؛

- ستعمل أيضا على تعزيز موقع القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للمغرب حيث ستواصل الحكومة بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس، انخراطها في الجهود الدولية من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، مما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشريف، ومواكبة جهود جلالته الرؤوية في دعم المقدسيين والحفاظ على هوية القدس الشريف وعلى طابعه الروحي والحضاري والديموغرافي؛

ستعمل الحكومة على خدمة مغاربة العالم والدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم وحماية هويتهم الثقافية والدينية، عبر إجراءات متعددة من بينها:

- تفعيل المقتضيات الدستورية القاضية بإشراك مغاربة العالم في المؤسسات الوطنية والعمل على الإسراع بإخراج القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج؛

- استكمال ورش الإصلاح الفئوي ومسلسل تحديث وتجويد الخدمات الفئوية والاجتماعية لفائدة أفراد الجالية المغربية بالخارج، وفق برنامج عمل ملائم مع الاهتمام بالمحافظة على الهوية الوطنية للأجيال الناشئة؛

- إعطاء اهتمام أكبر لحماية القاصرين المغاربة غير المرافقين باعتبارهم فئة

بدعم وإحداث بنيات رياضية للقرب، غادي تقويو هاذ المجال، هوموجود فيه جهود، غادي تقويو هاذ الجهود غادي نزيدو فيها بنيات رياضية للقرب، ملاعب القرب؛

- وستقوم عموما بسياسة القرب الرياضي، تطوير تغطية البنيات التحتية الرياضية، خاصة بالمدن المتوسطة والمراكز القروية؛

- مصاحبة ومواكبة برامج عمل الجامعات الرياضية، وفق مقاربة تشاركية، وفق منهجية عمل تعاقدية بتحسين وضبط الدعم المقدم للجامعات والجمعيات الرياضية وفق قواعد الحكمة الجيدة بإذن الله.

#### سابعا: تحسين الولوج إلى الثقافة والإعلام والنهوض بهما:

الإنسان لا يعيش فقط بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية، ولكن أيضا بالتنمية الثقافية، وستقوم في هذا المجال بتحسين النهوض بالثقافة المغربية وتحسين الولوج إليها وتعزيز الإشعاع الثقافي، عبر إرساء استراتيجية ثقافية وطنية وإطلاق سياسة لغوية مندمجة، تركز على تقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية، في إطار يحفظ الوحدة ويضمن التنوع في نفس الوقت، وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية والانفتاح على اللغات الأجنبية والثقافات الأخرى وعلى حضارة العصر، ورفع التدرج للميزانية المخصصة لقطاع الثقافة.

كما ستعمل الحكومة على توسيع قاعدة المسارح الوطنية، دعم المبادرات المسرحية الوطنية وتشجيع الولوج للمتاحف الوطنية، دعم الإنتاجات الفكرية والأدبية والفنية للمؤلفين الشباب ولغيرهم والمساهمة في إشعاعها.

**على مستوى الولوج للإعلام،** ستعمل تحسين هذا الولوج وتعزيز دور الإعلام في تكريس المواطنة وإشعاع المغرب، عن طريق حزمة من الإجراءات أهمها: تنوع وإغناء المشهد السمعي البصري والسينمائي المغربي؛ تعزيز الدعم الموجه للصحافة؛ تقوية آليات حماية الملكية الفردية وحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة؛ تعزيز مكانة قطاع الاتصال السمعي البصري الوطني العمومي ووكالة المغرب العربي للأنباء والقطاع السينمائي.

أنتقل الآن إلى المحور الخامس والأخير، وهو العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه في العالم:

تحدثت في البداية وفي المقدمة عن الموجات العامة في هذا الإطار، ولذلك سأنتقل مباشرة إلى مجالات التنفيذ.

يندرج عمل الحكومة في المجال الدبلوماسي كما تعرفون، في إطار تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، لتموقع المغرب مصالحه العليا وشركاته على المستوى الجهوي وعلى المستوى القاري وعلى المستوى الدولي. وستعمل الحكومة وفق التوجهات التالية:

- رفع الجهود الدبلوماسية للدفاع عن القضية الوطنية ومواكبة خصوم وحدته الوطنية والترابية، من أجل الطي النهائي للنزاع المتعل حول أقاليمنا الجنوبية؛

- تعبئة الإمكانيات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب لتوطيد

الهيئات في بلادنا، بل أيضا يتطلب انخراط مختلف الفاعلين وتعبئة إرادية ومسؤولية لكافة المواطنين والمواطنات لتعزيز فرص الإصلاح وترصيد مكاسباته ورفع وتيرة إنجازهم.

وأؤكد لكم أن هذه الحكومة قوية، قوية بإرادتها، وعزمها بكل مكوناتها على إن شاء الله أن تعمل لمصلحة الوطن والمواطنين لتحقيق هاذ البرنامج. وإذ ندرك أن ما يتضمنه هذا البرنامج من أهداف وإجراءات يشكل طموحا وطنيا، وأن الإكراهات والتحديات التي أمامنا كبيرة، لكن ثقتنا في الله أولا ثم ثقتنا في الإرادة الجماعية والانخراط الشعبي تجعلنا مطمئنين إلى النجاح في تطبيقه.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وجعل بلادنا بلدا آمنا مطمئنا رخاء مزدهرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة المعين.

شكرا للسيدات والسادة البرلمانيين.

رفعت الجلسة.

هشة معرضة للاستغلال من قبل عصابات الاتجار في البشر أو الجماعات التبشيرية أو المتطرفة؛

- تطوير وتفعيل اتفاقيات الضمان الاجتماعي واليد العاملة الموجودة حاليا مع 14 دولة عبر العالم، ولكن أيضا توسيع الاتفاقيات لتشمل دول أخرى لم تشملها لحد الساعة.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

تلك هي الخطوط العامة في البرنامج الحكومي، الذي هو ثمرة عمل جماعي مشترك بين مكونات الأغلبية ومختلف القطاعات الحكومية، ينطلق من مقاربة إيجابية طموحة، ومن ثقة في بلدنا وفي مستقبل بلدنا، ويعكس انشغالنا في المقام الأول بقضايا الوطن وبانتظارات المواطنين، داخل المملكة وخارجها، حفظا لكرامتهم وحماية وصونا لحقوقهم وحررياتهم.

نحن واعون بأن هذه الإصلاحات، وبأن هذه الأوراش التي يتضمنها هذا البرنامج، لا يستلزم فقط تجند الحكومة أو تجند البرلمان أغلبية معارضة، بل هو أيضا يتطلب تعاون كافة المؤسسات الوطنية وكافة